

كورونا يهدد الشريان الوحيد للاقتصاد القطري

انهيار عائدات الغاز يفاقم لجوء الدوحة إلى سحب من احتياطاتها المالية



تشكل تداعيات تفشي فيروس كورونا تحديا كبيرا للاقتصاد العالمي وخاصة الدول الريفية التي تعتمد على منتج واحد مثل الاقتصاد القطري، الذي يعتمد بشكل شبه كلي على صادرات الغاز، المهتدة بانهايار شامل، وهي التي تعاني أصلا من الانهيار قبل أزمة تفشي الفايروس.

لندن - قد تكون قطر من أقل البلدان المهتدة بانتشار فايروس كورونا، رغم تسجيلها أمس ثلاث إصابات، بسبب عدد السكان الضئيل وامتلكتها لاحتياطات مالية كبيرة. لكن نشاطها الاقتصادي يبدو مهتدا أكثر من معظم بلدان العالم، بتداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي، بسبب اعتمادها الشديد على سلعة وحيدة هي صادرات الغاز، وبدرجة ضئيلة على صادرات النفط، التي تتعرض هي الأخرى إلى تراجع العوائد. وتتضح الصورة في انخفاض أسعار الغاز بأكثر من 40 في المئة خلال الأسبوعين الماضيين، وهي المهتدة أصلا قبل انتشار الفايروس، حيث كانت قد فقدت ما يصل إلى 90 في المئة من قيمتها مقارنة بمستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008.

40
في المئة نسبة تراجع أسعار الغاز العالمية خلال أسبوعين وهي مرشحة لمزيد من الانهيار

وتراجعت أسعار الغاز الطبيعي المسال الأسبوع الماضي إلى أقل من دولارين لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بانخفاض يزيد على 60 في المئة بمقارنة سنوية، بعد انهيار الطلب وتخمة الأسواق والمعروض، حتى أصبحت ناقلات الغاز تجوب البحار دون أن تجد مشترين.

ليس أمام الدوحة سوى مواصلة الإغراق في السحب من الاحتياطات المالية، في ظل التزاماتها الاستعراضية الواسعة في مشاريع البناء استعدادا لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 ومعاناتها من المقاطعة العربية، التي قوضت معظم النشاطات الاقتصادية. ويبدو أن قطر تتجه لاحتقان اقتصادي مهتد بالانفجار، حين تتحول

أعباء ثقيلة مع تلاشي عائدات الغاز

الإفلاس. ويقترب بعضها من حافة الإفلاس. ومن المتوقع أن تقود مجموعة من المشروعات في أنحاء العالم من كندا إلى موزمبيق ونيجيريا إلى فائض أكبر في المعروض خلال العقد الحالي. وقال أحد المصادر إن "القلق بدأ يساور الشركات حيال سبل تصريف كل هذا الغاز".

وأكدت مصادر مطلعة أن النظرة المتشائمة إلى مستقبل أسعار الغاز جعل مشاريع التوسع القطرية أقل إغراء للشركات العالمية، وهو ما ساهم في تأجيل المشاريع وربما إلغاءها.

قطر تتجه لاحتقان اقتصادي مهتد بالانفجار، حين تصبح مشاريع البناء عبئا ثقيلًا، بعد استخدامها لمرة واحدة في كأس العالم

الغاز المسال لتصريف فائض محلي ضخم، وانخفضت أسعار الغاز في الولايات المتحدة كثيرا ولفترة طويلة حتى أن العديد من الشركات المنتجة للغاز الصخري تعاني لجمع

العقارات ومواصلة المؤسسات السيادية ضخم عشرات المليارات من الدولارات لمواجهة شح السبولة وموجة نزوح المستثمرين عن الدوحة.

وتستثمر قطر معظم ثروتها في أنحاء العالم، وقد اضطرت منذ فرض المقاطعة العربية إلى بيع الكثير منها. وقد تجد صعوبة الآن في بيعها في ظل حالة الهلع وانهيار أسواق المال العالمية بسبب تداعيات تفشي فايروس كورونا.

وتتزامن أزمة انهيار أسعار الغاز العالمية مع اندفاع المنتجين الأميركيين لزيادة طاقة تصدير

إنها سببها المنشآت منفردة إذا اقتضى الأمر لكنها تفضل وجود شركاء لتوزيع المخاطر والتكلفة فضلا عن الوصول إلى زبائن جدد.

وكانت أسعار الغاز الطبيعي المسال قد انحدرت إلى أدنى مستوى على الإطلاق في آسيا في يناير الماضي مع انخفاض استهلاك الطاقة في الصين بسبب انتشار فايروس كورونا. وقوض انخفاض الطلب من الصين الآمال بأن أكبر مستهلك للوقود في العالم سيسوّج فائض الإمدادات للحد من الاعتماد على الفحم.

وتتضح حالة الشلل الاقتصادي المرشحة للتفاقم في انهيار أسعار

لوكسمبورغ أول دولة تعتمد مجانية النقل العام

أن ورشة العمل ستستمر بضع سنوات إضافية لربط الضاحية الجنوبية بشمال العاصمة حيث مطار لوكسمبورغ. ويقتصر استخدام الحافلة على نحو 32 في المئة في التنقلات إلى العمل، متقدمة على القطر الذي لا تتعدى نسبة استخدامه 19 في المئة. ويقول كزافييه دوسورمون (42 عاما) الذي ينتقل أحيانا بالقطر إلى عمله في رحلة تستمر أقل من ربع ساعة نحو محطة القطر الرئيسية "أظن أنني سأزيد قليلا من استخدامي لوسائل النقل العام".



فرنسوا بوش
الاستثمارات المنهجية
ضرورة للترويج لجاذبية
وسائل النقل العام

ولكنه يخشى ألا يكون لهذا التدبير تأثير كبير على انسيابية التنقل في المدينة. حيث يضيف "سيكون هناك عدد أقل من الدراجات الهوائية ومن المشاة لأن تفادي دفع تذكرة النقل كان يشكّل حافزا لكثيرين لممارسة الرياضة".

وتجنس السلطات نحو 41 مليون موظفين ووسائل النقل المشترك لبلوغ أماكن عملهم، حيث تعرف لوكسمبورغ التي لا يتعدى عدد سكانها 610 آلاف نسمة، اختناقات مرورية في وسط العاصمة فيما لا تزال أعمال إقامة شبكة للترامواي مستمرة منذ سنوات. ودخل أول جزء من شبكة الترامواي في الخدمة اعتبارا من عام 2017 غير

التداعيات الاقتصادية أخطر من وباء كورونا

الهائل لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الاقتصاد العالمي.

ماذا عن خسائر الشركات غير المدرجة والمطاعم والمتاجر الصغيرة والنشاطات الفردية ومئات الملايين الذين يعيشون على حركة السياحة؟ حين يمتد شلل الحياة الذي ساد معظم أنحاء الصين إلى بلدان أخرى مثلما حدث في شمال إيطاليا فإن أضراره على تسريح الاقتصاد لا يمكن حصرها.

هناك مئات ملايين الأعمال التجارية التي عليها التزامات وقرض وفواتير كبيرة، لن تتمكن من دفع أجور العمال حين يتوقف نشاطها ويبقى الزبائن والعمال في بيوتهم، أي أن أعدادا هائلة من الشركات ستواجه الإفلاس وسيفقد مئات ملايين الأشخاص وظائفهم.

حتى البلدان التي لم ينتشر فيها الفايروس على نطاق واسع تراجعت الحركة في شوارعها وانخفض عدد مرتادي المقاهي والحانات والمطاعم وتراجعت أعداد جماهير النشاطات الرياضية وكذلك جميع الأنشطة التي يكثر فيها الاحتكاك بالآخرين. لذلك يحذر خبراء الاقتصاد من أن التداعيات الاقتصادية للإجراءات المتخذة لمواجهة تفشي الفايروس أخطر بكثير من تحوله إلى وباء عالمي، وقد تدمر حياة أعداد أكبر بكثير من الذين سيصيبهم الفايروس. سوف تترك الحكومات بعد إلحاق ضرر هائل بالاقتصاد العالمي أن عليها التعامل مع كورونا مثل الفايروسات الشائعة الأخرى وتركيز الجهود للبحث عن لقاح فعال.

قد تبدو خسائر الأسواق المالية مخيفة، حيث فقدت الأسواق الأوروبية لوحدها في أسبوع واحد أكثر من 1.5 تريليون دولار، وأكثر من ذلك للأسواق الأميركية وكذلك الآسيوية.

6
تريليونات دولار خسائر أسواق الأسهم العالمية، لكنها مجرد القمة الطافية من جبل الخسائر

لكن كل تلك الخسائر لا تمثل سوى قمة صغيرة طافية من جبل الخسائر الخفي. فجميع الشركات المدرجة في أسواق المال العالمية، رغم حجمها

ومن المرجح أن تراجع الهستيريا تدريجيا، لينضم فايروس كورونا المستجد إلى عائلة الفيروسات الكثيرة الشائعة، خاصة مع انحسار أعداد الإصابات نسبيا عند ارتفاع درجات الحرارة في الربيع والصفيف المقبل. وسوف تتوقف إجراءات الحجر والتفتيش الاستثنائية حين يرد العالم استحالة وقف انتشاره، خاصة أن نسبة كبيرة ممن يحملون الفايروس لا تظهر عليهم أعراض المرض ولن ترصد لهم الحواجز.

لكن ذلك سوف يحدث بعد أن يكون الاقتصاد العالمي قد تعرض لضرب كبير تصعب معالجته. وتكون عجلات الاقتصاد العالمي قد تباطأت وتوقف بعضها ويكون من الصعب إعادة تدويرها مجددا.



صدمة الأسواق المالية

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

أصبحت التداعيات الاقتصادية التراجيدية لتفشي فايروس كورونا في أنحاء العالم أخطر بكثير من أزمة تحوله إلى وباء عالمي، بعد أن بات يهدد بانهايار اقتصادي شامل. تكفي نظرة سريعة إلى خسائر الأسهم المسجلة في أسواق المال العالمية، التي فقدت خلال الأسبوع الماضي أكثر من 6 تريليونات دولار من قيمتها السوقية، ومن المرجح أن تتسع خسائرها هذا الأسبوع مع استمرار شلل الكثير من النشاطات الاقتصادية.

لا يمكن إيقاف حالة الهلع في الأسواق، رغم تزايد الأصوات التي تحذر من أن الكارثة الاقتصادية ستكون لها تداعيات تفوق أكبر مما يلحقه تفشي الفايروس، لأنها يمكن أن تدمر تسريح الاقتصاد العالمي. من الواضح بحسب أبرز خبراء الصحة في العالم أن الفايروس سينتشر في جميع أنحاء العالم، ولن تتمكن أي إجراءات وقائية من منع ذلك، وأن جميع الحالات التي تم رصدها لا تمثل سوى رقعة ضئيلة من خارطة انتشاره الغعلبة.

ستكون هناك خسائر كبيرة في الأرواح خاصة بين كبار السن والأطفال ومنخفضي المناعة، لكن كبار الأطباء يؤكدون أنها ستبقى ضئيلة مقارنة بضحايا فايروسات الإنفلونزا الشائعة، التي تقتل بالفعل ملايين الأشخاص سنويا.